

## النفط-الصخري-ضحية-جديدة-لحرب-ترمب



قد لا يريد الكثير تصديق أن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين مؤلّمة لشركات النفط الصخري، ولكن هذا هو الواقع بلغة الأرقام. والسبب في ذلك أن أسعار النفط في مستويات منخفضة لا تساعد الشركات الصغيرة على النمو وتحقيق الأرباح، ولا يوجد في الأفق القريب ما يشجع على زيادة الأسعار إذا استمر الرئيس الأميركي دونالد ترمب في حربيه. وبحسب تقرير صادر من شركة المحاماة «هاينس أند بون»، فإن العام الحالي 2019 شهد أعلى نسبة إفلاس لشركات النفط الصخري منذ عام 2016 الكارثي على صناعة النفط. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي، أفلست 25 شركة نفط تعمل في مجال النفط الصخري، مقارنة بـ 21 شركة خلال كامل عام 2018. ولا تزال هناك احتمالية بزيادة هذا العدد خلال الأشهر المتبقية من العام الحالي، ومع ذلك يظل عام 2016 هو الأسوأ بثمانية وخمسين شركة أفلست. إن ما أنقذ كثيرا من الشركات في السنوات الماضية وأسهم في استمرارها في الإنتاج، هو مساعدة الدائنين والمستثمرين الذين ضحوا أموالهم في الصناعة لإبقائها حية، لأنهم في الأصل استثمروا أو أقرضوهم مبالغ كبيرة ولا يريدون أن يخسروا كل ما وضعوه سابقا. لكن مع طول الأمد، لم تعد المصارف والمستثمرون يهبون بسهولة لإغاثة الشركات كما كان في السابق. وهناك جانب آخر أسهم في إبقاء صناعة النفط الصخري منتعشة ماديا، وهو أنه في عامي 2015 و2016 عندما تهاوت أسعار النفط وبدأت قيمة وأسهم هذه الشركات في الانحدار، دخل كثير من المستثمرين لاقتناص فرصة التقييم المنخفض وشراء أصول نفطية. وبحسب تقديرات صادرة من «بريكن داتا»، فإن الفترة بين 2014 و2016 شهدت دخول رؤوس أموال خاصة بنحو 130 مليار دولار لشراء أصول نفطية في صناعة النفط الصخري. وكان الأوج في عام 2015، حيث تم جمع 51 مليار دولار لشراء أصول نفطية. ومعظم هؤلاء المستثمرين لديهم استراتيجية متشابهة، حيث يشترون الأصول وهي منخفضة، ويغيرون مجالس إدارات الشركات المنتجة لها ويتحكمون في القرارات، ومن ثم يبحثون عن مشترين أو ضحايا جدد. لكن في ظل سعر نفط عند 55 دولارا لخام غرب تكساس، فإن الشركات الصغيرة لا تستطيع البقاء طويلا. ومثلما شهد العام الحالي إفلاس كثير من الشركات، فإنه شهد في الوقت ذاته وصول الأموال التي تم جمعها للاستثمار إلى المستوى الأقل في عشر سنوات. ففي عام 2009 وصلت المبالغ إلى 22 مليار دولار، وهي اليوم عند مستوى 8.3 مليار دولار، بحسب أرقام «بريكن»، وهذا أقل من ثلث المبالغ التي تم جمعها في العام الماضي. إذن هذا العام قد يكون الأسوأ منذ فترة - أو بداية فترة سيئة - لشركات النفط الصخري من الناحية المالية، وللاستثمار في قطاع النفط والغاز في الولايات المتحدة بشكل عام. وفي ظل الظروف الراهنة سيكون من الصعب على المستثمرين الدخول في أي استثمار نفطي إذا ظلت أسعار النفط منخفضة بهذا الشكل. وهو ما يجعلني أتساءل: إلى متى ستظل شركات النفط الصخري مستمرة في النضال مع أسعار نفط منخفضة؟ لقد قامت هذه الشركات بكل الجهود لجعل قوائمها المالية مشرقة أمام المستثمرين من خلال تقليص النفقات... ولكن هذا لم يعد يكفي. المشكلة هي أن تمويل النفط والغاز في المستقبل خارج الولايات المتحدة يتراجع مع عزوف صناديق سيادية وجهات دولية مثل البنك الدولي عن الدخول في مشاريع هيدروكربونية. ولا يوجد حل لإنعاش شركات النفط الصخري ماليا سوى الاعتماد على جهود تحالف منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) مع المنتجين المستقلين. لكن مشكلة التحالف أن روسيا لا تحب أن ترى «عدوها القديم» (أميركا) يشهد نموا في إنتاجه النفطي على حساب إنتاجها، ولهذا فإن روسيا تريد أسعارا أفضل؛ ولكن ليس في مستوى يساعد النفط الصخري الأميركي على النمو وغزو الأسواق الدولية، وهو ما يجعل احتمالية تحرك روسيا بشكل كبير مع التحالف لدعم الأسعار أمرا لا يمكن الاعتماد عليه تلقائيا، لأن روسيا نفسها تستطيع موازنة ميزانيتها بأسعار في مستوى الأربعينات من الدولارات.